

أمنهم القومي: فماذا عنا أيها السادة؟!

د. بسام أبو عبد الله

يقول إبراهيم لينكولن: «عندما ينتزع الراعي عنزة من برائن ذئب... تعده العنزة بطلا، أما الذئب فيعده ديكتاتوريا».

مقولة لينكولن هذه التي قالها قبل عقود طويلة من الزمن مناسبتها أن الفكر الغربي عامة، وقادة الغرب لا يخجلون أبداً في التعامل بكل قسوة وقوة عندما يطبق الأمر بأمنهم القومي، ويحولون إلى شرسين جدا، ويتخلون تماماً عن المبادئ، والحرية، والديمقراطية التي ينظرون عليها بأنه ويطلبونها منا حتى في زمن حرب عدوانية وحشية كالتي ما تزال تقاد منهم، ومن أدواتهم حتى الآن على سورية، لا بل يريدون كرامة للقتلة والجرحى، والإرهابيين، وتتدفق منهم مشاعر الإنسانية، ويجيشون بالبقاء على أهلنا في شرق حلب حتى إن الإنسان يعتقد أن شرق حلب هو جزء من باريس، أو لندن، أو واشنطن، وليس جزءاً عزيزاً من أرض سورية.

إن التدقيق البحثي، والعلمي مطلوب لتقديم الحجة التي تسقط ادعاءاتهم بالشواهد والأدلة ذلك أن أحدث الدراسات في الولايات المتحدة، والغرب عموماً بشأن سؤال جوهرى، وهو: أيهما أكثر أهمية الأمن القومي، أم الحرية المدنية؟ تفيد بخلصات مهمة لا يبدل لقرائنا أن يطلعوا عليها، وهي:

- إنقاذ حياة الناس أكثر أهمية من حماية بعض الحريات.
- الحريات المدنية تحتاج للأمن، والأمن هو الذي يعطي لها البيئة لتلتهم.
- لا يمكن للحريات المدنية أن تمارس إذا كانت حياة المواطنين مهددة باختراقات أمنية، ويهدف إعطاء الناس الثقة بممارسة حرياتهم يجب على الحكومة التركيز أولاً على الأمن الداخلي.
- الحريات المدنية يمكن أن تعود لوضعها السابق فور انتهاء التهديدات الأمنية، لكن الضحايا الذين سيسقطون نتيجة الاختراقات الأمنية لا يمكن إعادتهم للحياة مرة أخرى...

تطبيقات هذه المقاربة نجدها في قانون (المواطنة) – (باتريوت أكت) الذي مرته إدارة جورج بوش الابن بعد أحداث ٩/١١ ومن يطلع على هذا القانون الذي لم يتم إلغاؤه حتى في عهد الديمقراطي (باراك أوباما) بقية أعضاء مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يفرض عقوبات على مسؤولين سوريين بحجة أنهم أمروا بشن هجمات بتلك الأسلحة، في وقت يعقد فيه المجلس اجتماعاً «طارئاً» يطلب من فرنسا لبحث الوضع في الأحياء الشرقية لمدينة حلب من جراء التقدم الذي يحرزه الجيش العربي السوري هناك.

وفي كلمة ألقاها في المؤتمر السنوي الـ ٢١ للدول الأعضاء في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي بهولندا، بحسب وكالة «سانا»، أقر مندوب إيران الدائم لدى المنظمة على رضا جهانغيري عن قلقه إزاء استخدام المنظمات الإرهابية ومنها داعش «وجبهة فتح الشام» (المنصرة سابقاً) أسلحة كيميائية في سورية والعراق، محملاً الدول الداعمة لتلك المنظمات مسؤولية تسهيل حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة، ولقت جهانغيري إلى إجراءات سورية في سياق الوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدة، مؤكداً ضرورة تعاون المجتمع الدولي معها بدلاً من فرض الضغوط السياسية عليها.

ودعا جهانغيري إلى تجنب ازدواجية التعاطي تجاه هذه المسألة في هذه المنظمة، موضحاً أن تقارير الأمم المتحدة الصادرة في هذا السياق الأخيرة من دون الأخذ بالحسبان المعلومات المقدمة من الحكومة السورية، وأشار إلى أهمية الطابع العالمي للمعاهدة وضرورة انضمام الكيان الصهيوني إليها فوراً ومن دون شروط.

في الأثناء، نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، عن السفير البريطاني في الأمم المتحدة مانيو رايكورت قوله: إن «بريطانيا وفرنسا

جلسة في مجلس الأمن لبحث الوضع في حلب.. وباريس ولندن ستقدمان قريباً مشروع قرار يستهدف سورية

طهران تحمل داعمي الإرهابيين في سورية مسؤولية حصولهم على الكيميائي

موسكو: مبادرة فرنسا هدفها صرف الأنظار عما يجري في الموصل

نقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء، عن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، قوله للصحفيين أمس الأول: إن مبادرة فرنسا لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في حلب، ليس سوى محاولة لصرف الانتباه عما يجري في مدينة الموصل العراقية. وقال: إن ما يحصل في الموصل من جمع النواحي، بما في ذلك الإنسانية، أسوأ بكثير».

وحسب مراقبين، جاء طلب إيرولت على وقع الفاجعة التي أصيبت بها الدول الغربية والإقليمية الداعمة للمنظمات الإرهابية والمليشيات مسلحة، من جراء بسط الجيش العربي السوري سيطرته ويزمن قياسي على نصف مساحة الأحياء الشرقية لمدينة حلب وطرد الإرهابيين والسلاح منها. واعتبر المراقبون أن الطلب الفرنسي هو محاولة لإتقان من تبقى من إرهابيين ومسلحين في تلك الأحياء.

يذكر أن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنشأت لجنة التحقيق هذه في آب ٢٠١٥. ويأتي ذلك، بالتوافق مع عقد مجلس الأمن الدولي لاجتماع «طارئ» صباح أمس، يطلب من فرنسا للتحقيق في الوضع المتدهور في الأحياء الشرقية من مدينة حلب التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة، وفق ما نقلت «أ ف ب» عن مصادر دبلوماسية. وأوضحت المصادر، أنه من المقرر أن يبدأ الاجتماع في حال انتهاء جلسة المجلس المخصصة لتشديد العقوبات الدولية على كوريا الشمالية.

وأضافت: إنه خلال الاجتماع الطارئ سيستمع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ إلى إحاطة بشأن الوضع في الأحياء الشرقية لمدينة حلب من ليد مسؤول الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وكذلك أيضاً من المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الذي سيحدث عبر الفيديو.

وقال ديلانز: إن «فرنسا وشركاها لا يهتمهم البقاء صامتين إزاء ما يمكن أن يكون واحدة من أكبر المجازر بحق مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية»، في إشارة لاتهام الجيش العربي السوري الذي يخوض معارك عنيفة لطرد الميليشيات المسلحة من الأحياء الشرقية لمدينة حلب.

بدوره قال نظيره البريطاني: إن لندن «تحض النظام السوري وروسيا على وقف القصف والسماح بدخول المساعدات الإنسانية».

وأضاف: إن الأمم المتحدة لديها خطة لإغاثة السكان في شرق حلب وإخلاء الجرحى وإن «المعارضة» وافقت على هذه الخطة، وتابع: «لذلك أطلب من روسيا أن يوافق النظام السوري عليها». معظم المنظمات لفرقي المحققين الدوليين المكلفين بتحديد عام عقد اجتماع مجلس الأمن الدولي «فوراً» للتحقيق في «الكارثة الإنسانية في هذه المدينة وبحث سبل تقديم الإغاثة لسكانها».



مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن فيتالي تشوركين مستخدماً حق النقض «فيتو» ضد القرار الفرنسي الأخير ضد سورية

يتعلق بمصداقيته»، مشيراً إلى أن «خلاصات بعثة التحقيق المشتركة كانت واضحة بما ينصل بالحكومة السورية وداش على حد سواء». ولم يحدد السفيران متى سيتم إحالة مشروع القرار إلى مجلس الأمن، وسط ترجيح الوكالة أن تجهضه موسكو بدل «الفيديو» الذي لم تتوان عن استخدامه مراراً في حالات مماثلة ولا سيما أنها شككت في الاتهامات التي وجهتها لجنة التحقيق المشتركة إلى حلفائها دمشق.

وكان مجلس الأمن الدولي قد مدد الأسبوع الفائت لمدة عام التفويض الممنوح لفرقي المحققين الدوليين المكلفين بتحديد المسؤولين عن هجمات بالأسلحة الكيميائية وقعت في سورية، حيث ينتهي هذا التفويض في تشرين الثاني ٢٠١٧.

ستقدمان إلى شركائهما مشروع قرار لضمان أن أعضاء النظام السوري الضالعين في استخدام أسلحة كيميائية في سورية سيحتملون العواقب، على حد تعبيره.

وكان تحقيق مشترك أجرته الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية زعم أن وحدات من الجيش العربي السوري قصفت بواسطة المروحيات ثلاث قرى في شمالي سورية بأسلحة كيميائية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. كما لفت التحقيق نفسه إلى أن تنظيم داش شن هجوماً كيميائياً في شمالي سورية في آب ٢٠١٥ بواسطة غاز الخردل.

بدوره قال السفير الفرنسي في الأمم المتحدة فرنسوا ديلانز: إنه «يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته، هذا الأمر

إكالات

حملت طهران الدول الداعمة للمنظمات الإرهابية في سورية والعراق مسؤولية تسهيل حصول الإرهابيين على أسلحة كيميائية، على حين أعلنت باريس ولندن أنها ستحيلان قريباً إلى بقية أعضاء مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يفرض عقوبات على مسؤولين سوريين بحجة أنهم أمروا بشن هجمات بتلك الأسلحة، في وقت يعقد فيه المجلس اجتماعاً «طارئاً» يطلب من فرنسا لبحث الوضع في الأحياء الشرقية لمدينة حلب من جراء التقدم الذي يحرزه الجيش العربي السوري هناك.

وفي كلمة ألقاها في المؤتمر السنوي الـ ٢١ للدول الأعضاء في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي بهولندا، بحسب وكالة «سانا»، أقر مندوب إيران الدائم لدى المنظمة على رضا جهانغيري عن قلقه إزاء استخدام المنظمات الإرهابية ومنها داعش «وجبهة فتح الشام» (المنصرة سابقاً) أسلحة كيميائية في سورية والعراق، محملاً الدول الداعمة لتلك المنظمات مسؤولية تسهيل حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة، ولقت جهانغيري إلى إجراءات سورية في سياق الوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدة، مؤكداً ضرورة تعاون المجتمع الدولي معها بدلاً من فرض الضغوط السياسية عليها.

ودعا جهانغيري إلى تجنب ازدواجية التعاطي تجاه هذه المسألة في هذه المنظمة، موضحاً أن تقارير الأمم المتحدة الصادرة في هذا السياق الأخيرة من دون الأخذ بالحسبان المعلومات المقدمة من الحكومة السورية، وأشار إلى أهمية الطابع العالمي للمعاهدة وضرورة انضمام الكيان الصهيوني إليها فوراً ومن دون شروط.

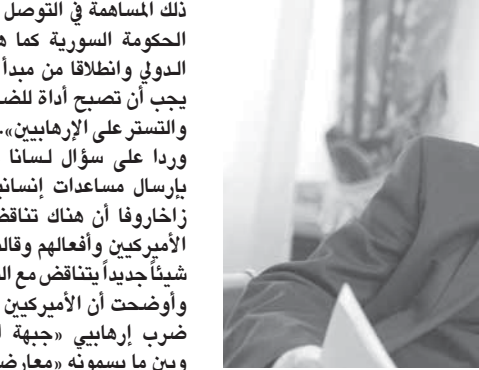
في الأثناء، نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، عن السفير البريطاني في الأمم المتحدة مانيو رايكورت قوله: إن «بريطانيا وفرنسا

معظم المساعدات الأممية يتم تسليمها إلى المسلحين

روسيا تأمل في طرد الإرهابيين من حلب نهاية العام

لافروف سيشارك في اجتماع منظمة الأمن في أوروبا

أعلنت الحكومة الروسية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن وزير الخارجية سيرغي لافروف سيشارك في اجتماع مجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يعقد في هامبورغ يومي اله و٩ من كانون الأول المقبل، مضيفة: إن موسكو تنتظر إلى مجلس وزراء الخارجية كمنصة للحوار على أساس الاحترام المتبادل بشأن موضوعات موحدة تضمن التعاون بين دول المنظمة والتهديدات الرئيسية للأمن «ونحن نعمل أيضاً على مناقشة صريحة حول كيفية تحسين فعالية منظمة الأمن والتعاون وبطبيعة الحال لا نود أن يصبح القاء رغبة مطالب سياسية قصيرة الأمد وهو ما كان يحصل لاسف في السنوات الماضية».



نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف

وقال: «إن الاتصالات مع فريق ترامب لا تزال في مرحلة البداية.. وموسكو تجري اتصالات مع بعض الأشخاص في هذا الفريق بشأن سورية»، موضحاً في هذا الصدد: «إن هناك أناساً مختلفين نعرفهم منذ زمن طويل».

وكان المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف أعلن الثلاثاء أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على اقتراحات ترامب بمتشركان بالخطوط العريضة فيما يتعلق بنهج السياسة الخارجية على الرغم من الاختلافات حول التفاصيل، لافتاً إلى أن الكرملين ما زال مستمراً بالعمل مع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

من جهة أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء إيغور كوناشينكوف بحسب وكالة «سانا» أن الأمم المتحدة والدول الغربية التي كانت تدعي حرصها على حياة المدنيين في الأحياء الشرقية لمدينة حلب لم تبارح إلى تقديم أي مساعدات لأكثر من ١٠ ألف

أعربت روسيا عن أملها في أن يتم طرد الإرهابيين من مدينة حلب «نهاية هذا العام»، موضحاً أنه تم تظهير ١٦ حياً من الأحياء الشرقية للمدينة، وأكدت أن قضية المساعدات الإنسانية في سورية يتم تسييسها بشكل متزايد، وأن معظم المساعدات الأممية يتم تسليمها إلى المسلحين بن قبيهم إرهابيو تنظيم «جبهة النصرة»، وفق ما ذكرت «سانا».

وأشارت زاخاروفا خلال الإيجاز الصحفي الأسبوعي إلى أن روسيا بالتعاون مع الجانب السوري أعلنت بشكل متكرر عن تدهات إنسانية في مدينة حلب لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في الوقت الذي يستخدم فيه «المسلحون» الهن لتجميع صفوفهم والتزود من جديد وسد النقص في الأسلحة والمخدرات لديهم.

وأعربت زاخاروفا عن استعداد موسكو للعمل مع المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية في تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين في سورية «بما في

الوطن- وكالات

أعربت روسيا عن أملها في أن يتم طرد الإرهابيين من مدينة حلب «نهاية هذا العام»، موضحاً أنه تم تظهير ١٦ حياً من الأحياء الشرقية للمدينة، وأكدت أن قضية المساعدات الإنسانية في سورية يتم تسييسها بشكل متزايد، وأن معظم المساعدات الأممية يتم تسليمها إلى المسلحين.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف قوله رداً على سؤال عن إذا ما كان يمكن حل الوضع في حلب نهاية عام ٢٠١٦: «نأمل أن يحدث ذلك»، وأضاف: «يجب علينا طرد هؤلاء الإرهابيين بالطريقة نفسها التي يجب أن يطردوا بها من الموصل والرقة، إنها مهمة عامة». لمس الأول ذكر مسؤول كبير في التحالف العسكري الذي يقاات إلى جانب الجيش العربي السوري، أن سورية وحلفاؤها يهدفون إلى طرد المسلحين من حلب قبل تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب في كانون الثاني.

وبدأت وحدات من الجيش العربي السوري بالتعاون مع القوات الحليفة والرفيقة قبل أيام عمليات دقيقة لضرب الإرهابيين والمسلحين في الأحياء الشرقية لمدينة حلب بالتوازي مع العمل على إخلاء المدنيين الذين تتخذهم المنظمات الإرهابية والمليشيات المسلحة دروعاً بشرية. وتمكنت وحدات الجيش والقوات الحليفة والرفيقة من إعادة الأمن والاستقرار إلى مساحات واسعة في تلك الأحياء.

من جهة أخرى أعرب بوغدانوف عن أمه في تحسين التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية بشأن حل الأزمة في سورية مع تولى الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب مهامه في كانون ثاني المقبل، مشيراً إلى أن ترامب كان يقول «أشياء صحيحة براءي».

بوتين: تطبيع الوضع في المنطقة مستحيل دون تعاون جميع الدول المعنية

وكالات

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تطبيع الوضع في الشرق الأوسط مستحيل، إلا بوجود تعاون فعال بين جميع الدول المعنية، ورأى أن هذا التعاون لم يبدأ بعد.

وأوضح بوتين في كلمة ألقاها في منتدى «قرارات بريماكوف» المنعقد في موسكو لبحث التراث السياسي والعلمي لبريماكوف، الذي كان أحد مؤسسي قاعدة الدبلوماسية الروسية الحديثة، أنه كان يستمع دائماً إلى نصائح رئيس الوزراء الروسي بريماكوف، الذي تبنى مسبقاً بالكوارت الناجمة عن «الربيع العربي» وانهار دول علمانية عربية.

وقال بوتين، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» ووكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إنه بعد توليه الرئاسة في الاتحاد الروسي، كان يطلب من هذا الدبلوماسي الحكيم القيام بمهام مسؤولية حساسة.

ولفت إلى أنه «قبل أحداث ما يسمى الربيع العربي بسنوات، حذر بريماكوف من أبعاد الكارثة التي يؤدي إليها انهيار علمانية في دول الشرق الأوسط». وأضاف: «نتبؤات بريماكوف تحققت، للأسف، وللأسف أصبح الشرق الأوسط في خضم سلسلة نزاعات دموية، وتحول إلى بؤرة للإرهاب والتطرف الديني». وذكر بوتين، بأنه كان لبريماكوف في الشرق الأوسط سمعة لا تقبل الجدل، إذ كان يجمع يقدرون خبرته الكبيرة بشأن المنطقة. وشدد على أن تطبيع الوضع في الشرق الأوسط، إلا بوجود تعاون فعال بين جميع الدول المعنية، مشيراً إلى أنه لم يبدأ مثل هذا التعاون حتى هذا اليوم.

وقال: «اليوم أصبح من الواضح أن الشرط الضروري لتطبيع الوضع في الشرق الأوسط، يكمن في وجود تعاون فعال بين جميع اللاعبين الدوليين المعنيين ونذوي النفوذ. وفي إطار هذا المنطق، يجب تطبيق مبادئنا الخاصة بإنشاء جبهة واسعة لمحاربة الإرهاب. لكن للأسف لم يتم تشكيل هذه الجبهة حتى الآن».

وجدد بوتين إصراره على عدم وجود أي بديل لهذا الطريق لمحاربة الإرهاب.

كما أشار الرئيس الروسي إلى أن بريماكوف، الذي ترأس الاستخبارات الخارجية الروسية في أوائل التسعينيات في القرن الماضي، ومن ثم تولى منصب وزير الخارجية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، كان يؤكد دائماً أن نموذج النظام العالمي أحادي القطب غير قابل للحياة، ونتيجة لعمليات ظهور أقطاب جديدة، بما في ذلك مجموعة «بريكس»، وذلك على الرغم من استمرار تعزيز «النظام العالمي القطب» أثناء تلك الفترة.